رؤية إسلامية نحو العولمة

كمال توفيق حطاب*

مقدمة:

ما أن ظهر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي IMF في يونيو 1997م يتحدث عن العولمة، حتى أصبحت العولمة حديث العالم. وفي الحقيقة فإن تقرير IMF قد سلط الضوء على هذه الظاهرة الأكثر أهمية وحساسية في الوقت الحاضر، فالعولمة ظاهرة حقيقية، فرضت نفسها على الفكر الاقتصادي العالمي، في التسعينات من هذا القرن.

لقد أصبح العالم قرية صغيرة، تمثل البنوك فيه أنابيب المياه في هذه القرية، وتمثل النقود الماء والهواء، كما أصبح المال بلا هوية أو جنسية، حيث أخذ يجوب العالم بحثاً عن الأمان، والفرص المربحة والعوائد الأكبر، فعندما يتدفق المال إلى بلد تزداد فيه الاستثمارات ويحدث الانتعاش، وعندما ينسحب تحدث الأزمات والانهيارات، والدليل ما حدث في جنوب شرق آسيا.[1] لقد فرضت ظاهرة العولمة نفسها بقوة مع بداية عصر الألفية الثالثة، بحيث أصبحت الكرة الأرضية تخضع لقوانينها وسياساتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة من خلال المنظار الإسلامي، وفي ضوء الضوابط القيمية والأخلاقية والإنسانية، من أجل محاولة تحليل وثائقها والتعرف على أجهزتها وأسلحتها بغية الوصول إلى طرق وحلول يمكن من خلالها التعامل مع العولمة أو التكيف مع أجهزتها أو التوصل إلى أدوات وسياسات يمكن من خلالها مواجهة قوى العولمة والاستفادة من إيجابيتها وتجنب شرورها.

---

* أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك في الأردن. K_hattab99@hotmail.com

1 في تموز 1997 ضربت الأزمة الاقتصادية دول جنوب شرق آسيا، فتدهورت عملاتها وأسواقها المالية وأفلست كثير من شركاتها، وقد بدأت الأزمة بتايلند فكوريا الجنوبية فماليزيا ثم تايوان وسنغافوره، وكانت الأزمة قاسية جداً في إندونيسيا والفلبين، كما عانت من الأزمة كل من هونج كونج واليابان. انظر:

- صارم، سمير. قراءة في أزمة دول النمور، دمشق: دار الفكر، 1998، ص 33

وتكمن أهمية الدراسة فيما تقدمه من تحليل لوثائق العولمة وأجهزتها وأدواتها وكيفية التعامل معها، خاصة بالنسبة للشعوب والدول الإسلامية، وفي ضوء الضوابط الشرعية والإسلامية، فما هي أبعاد الرؤية الإسلامية لقوى العولمة؟ وكيف يمكن للمسلمين أن يتعاملوا مع هذه القوى والأجهزة؟ وكيف يمكن لهم أن يستفيدوا من ثمار العولمة ويتجنبوا شرورها؟

يحاول هذا البحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تجلية حقيقة العولمة وآلياتها وسياساتها ووثائقها، وأهم أجهزتها خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم سبل مواجهتها في ضوء رؤية إسلامية متوازنة.

أولاً :العولمة وأصولها الفكرية والفلسفية:

تعريف العولمة

مما لا شك فيه أن مصطلح العولمة قد انتشر وتوطد في التسعينات من القرن العشرين، وهي أسوأ اللحظات التي عاشتها الأمة الإسلامية في القرن العشرين، خاصة بعد أحداث حرب الخليج الثانية في إبريل 1991، حيث تمكنت القوى الغربية العظمى من السيطرة على أهم منابع النفط في العالم الإسلامي، وبالتالي السيطرة على مراكز صناعة القرار الاقتصادي والسياسي، وخضعت السياسات في دول العالم أجمع لقوى العرض والطلب التي تشكلها العولمة ومصالح القوى العظمى.

وبالرغم من عدم اتفاق الباحثين حول تعريف واضح لمفهوم العولمة إلا أنني أحاول في هذا المطلب أن أضع مفهوما محددا للعولمة من خلال مراجعة العديد من الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.

فمن التعريفات المشهورة للعولمة: "العولمة هي فرض العلمنة" فالغرب –وبشكل خاص أمريكا– تريد أن تفرض نظام الحياة عندها على العالم، ونظام الحياة عندهم هو العلمانية،[2] والعولمة وفقاً لجارودي "هي الوجه

---

[2] الأشقر، محمد عمر. نحو ثقافة إسلامية أصيلة، عمان: دار النفائس، 2002 ، ص 158

الآخر للهيمنة" أو "هي التسمية البديلة للهيمنة الشاملة على العالم." والعولمة هي الاستعمار يقول ريتشارد هبوت في كتابه العولمة والأقلمة "العولمة هي ما اعتدنا أن نطلق عليه في العالم الثالث ولعدة قرون اسم الاستعمار."[3]

ويعرف ووترز العولمة بأنها "عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية، كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود"، بينما يرى متلمان "أن إعادة تنظيم الفضاء الإنتاجي الذي بدأ منذ أعوام الستينات والتغيرات اللاحقة في التقسيم الدولي للعمل تعد المكونات المحورية المحركة للعولمة."[4]

كما يعرفها آخرون بأنها: "حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ، خلقت واقعاً تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته، بنظامه وآليات اشتغاله، بإمكاناته وآفاقه المحتملة... "العولمة إنها الرأسمال الأمريكي + العسكرية الأمريكية = بلطجة من طراز تقني رفيع، هكذا يتوسع الرأسمال الأمريكي وهو يحمل في يده مسدسا، إنه توسع إمبريالي نووي جديد"[5] بينما يرى البعض أن العولمة في الأساس هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوماً علمياً أو سياسياً أو ثقافياً أو اجتماعياً، كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة هو العولمة الاقتصادية.[6]

وفي خضم التعريفات الكثيرة[7] فإنني أضع تعريفاً أعبر فيه عما فهمته ووعيته حول هذه الظاهرة الخطيرة المرافقة للنظام العالمي الجديد، فأقول العولمة: الأحادية القطبية أو إلغاء حدود الدول القومية وسيادة النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا، بحيث توجد حالة أو ظروف معينة يتمكن من خلالها أصحاب

---

3 المرجع السابق، ص 160

4 عبد الرحمن، حمدي. "أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي"، ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001، ص31

5 العظم، صادق. ما العولمة. دمشق: دار الفكر، 2000، ط2، ص85-86.

6 عليمات، حمود. "الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة"، مجلة إسلامية المعرفة، ع:24، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001، ص100.

7 لمزيد من الاطلاع على تعريفات العولمة يمكن مراجعة موقع: http://www.globalisationguide.org ومما جاء على هذا الموقع إجابة لسؤال، ما هي العولمة؟ "إنه لمن المؤكد أن لكل ورقة من حوالي 2882 ورقة كتبت حول العولمة عام 1998، يوجد تعريف خاص لكل منها، وكذلك الأمر بالنسبة لـ589 كتاباً حول نفس الموضوع كتبت في نفس العام".

الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ومن يقف وراءهم من منظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وحكومات غربية على رأسها أمريكا من التحكم في آليات انتقال رؤوس الأموال والسلع والعمالة من مكان إلى آخر في أي بقعة في العالم -بحيث يؤدي هذا الانتقال وتلك التحركات إلى امتصاص هوامش الأرباح من أية منطقة في العالم لمصلحة تلك القوى المسيطرة- كما تؤدي تلك التحركات إلى سيطرة القوى الكبرى على العالم، بحيث تكون هي التي تسير الأوضاع الاقتصادية في العالم، وهي التي تؤثر في الأحداث والمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، بما يؤدي إلى أن تتفاعل قوى العرض والطلب وفقا لمصالح هذه القوى. ومن هنا فإن المسائل الاقتصادية الكبرى التي يتحدثون عنها في علم الاقتصاد (ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟) لم تعد تخضع لنظام السوق، وإنما تخضع لقوى العولمة.

إن حالة العولمة هي أشبه بفريق لكرة القدم وجد نفسه مسيطراً على اللعب ووجد الفريق الآخر ضعيفاً جداً، هل سيتوقف هذا الفريق القوي عن تسديد الكرات وإحراز الأهداف؟ إن هذا الفريق لن يوقفه شيء ولو حقق عشرات ومئات الأهداف. وهذه هي حال قوى العولمة، إنهم يسددون الأهداف ويحرزون الانتصارات ويصنعون القرارات، ويفتعلون الأحداث، كل ذلك من أجل امتصاص معظم الثروات والأرباح، ومن أجل تعظيم نفوذهم وطاقاتهم وهيمنتهم.

الأصول الفكرية والفلسفية للعولمة:

بالرغم من وجود عشرات الكتب التي تتحدث عن العولمة، إلا أننا يمكن أن نحدد عدداً من الكتب التي يمكن اعتبارها المنبع الروحي والفكري للعولمة، ومنها تستقي العولمة فلسفتها وأخلاقها وقيمها المادية.

ومما لا شك فيه أن جذور العولمة تعود للنظام الرأسمالي والأسس المادية التي ينبني عليها،فالعولمة ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت بداياتها مع انتصار رأسمالية "دعه يعمل دعه يمر" في عصر ما بعد الثورة الصناعية والتوسع الاستعماري الأوروبي.[8] ويستمد النظام الرأسمالي فلسفته وعقيدته من المذهب الفردي الذي يقوم

---

8 أبوربيع، إبراهيم. "العولمة: هل من رد إسلامي"، مجلة غسلامية المعرفة، ع:21، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000. كما يمكن الاطلاع على علاقة العولمة بالرأسمالية عند إجابة السؤال متى بدأت العولمة؟ على موقع www.globalisationsuide.org حيث ورد عند إجابة هذا السؤال "بأنه بالرغم من عدم وجود تاريخ متفق عليه لبداية

على مبدأ فصل الدين عن الحياة ويعتبر الإنسان سيد الوجود، وبالتالي فهو غير محكوم بعلاقته بالله، بمعنى أن العلاقة بالله هي علاقة اختيارية شخصية، ومن هنا كانت العبارة الشهيرة "دع ما لله وما لقيصر لقيصر" هي المعيار الأساسي الذي يحكم حياة الناس، كما يقوم النظام الرأسمالي على النفعية المطلقة والملكية الفردية والمصلحة الخاصة والمنافسة الكاملة وتعظيم الأرباح وما يسمى بنظام السوق. وبالرغم من اعتراف الكثير من المفكرين والاقتصاديين بهشاشة هذه الأسس وعدم استمرارية صلاحيتها، إلا أن نظام العولمة لا زال يفاخر بها، ويرفع لها شعارات ورايات، ويغض الطرف عن الاحتكارات الضخمة والممارسات اللا مسئولة التي تمارسها قوى العولمة على مستوى الإنسان والبيئة.

ومما تقدم يمكن القول أن العولمة المعاصرة هي تطور مسخ للنظام الرأسمالي الذي يقوم على أسس مادية منفصلة كلياً عن القيم والأخلاق، وكذلك فإن العولمة المعاصرة تقوم أيضاً على أسس مادية معادية للقيم والأخلاق، بل إنها معادية للإنسانية. وبالرغم من وجود العديد من الكتب التي مهدت للعولمة، وساهمت في إرساء دعائمها وتكريس وجودها، إلا أن هناك عدة كتب، طبعت منها ملايين النسخ، وبكافة اللغات في العالم، وانتشرت في مختلف دول العالم وأحدثت ردود فعل من كافة قارات العالم، وعليها يكاد يجمع الكتاب والباحثون عند الحديث عن الأصول الفكرية والفلسفية للعولمة، وفيما يلي عرض لهذه الكتب وتفصيل موجز لأهم ما ورد فيها حول العولمة:

- كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" The End of History and the Last Man.

نشر فوكوياما مقالاً له بعنوان "نهاية التاريخ" عام 1989، أثار ردود فعل عالمية ودولية صاخبة من مختلف دول العالم، الأمر الذي حول المقالة إلى كتاب عام 1992، وقد أثار الكتاب نفس الجدل والاهتمام على المستوى العالمي.

العولمة، إلا أنه يمكن ربط العولمة بالتوسع الكبير للرأسمالية الأوروبية في القرن السادس عشر في أعقاب الالتفاف حول العالم عام 1519م. "ولعله من المناسب الإشارة إلى عبارة فاسكو دي جاما الشهيرة التي ألطقها بعد إتمام تلك الرحلة حول العالم، حيث قال "الآن طوقنا رقبة الإسلام، ولم يبق إلا جذب الحبل فيختنق ويموت". وهذا يوضح إلى أي حد كانت جذور العولمة معادية للإسلام. انظر: قطب، محمد. واقعنا المعاصر، جدة: مؤسسة المدينة، 1998، ط2، ص189.

يوضح المؤلف في هذا الكتاب أن البشرية لا يمكن أن تفكر في غير النموذج الرأسمالي حلاً لمشاكلها، فالبشرية وصلت إلى نهاية إبداعها الفكري ولا يوجد أمامها سوى النموذج الرأسمالي "النظام الرأسمالي بانتصاراته المتتالية على الأيديولوجيات الأخرى.. هو نظام الحكم الأمثل.. الوصول إلى هذا النظام هو نهاية التاريخ." فهو يرى أنه لا بديل للبشرية عن النظام الرأسمالي، بل إنه يعتبره النظام الحتمي.

ومن عباراته "إن القرن الذي بدأ وكله ثقة بالنفس بالانتصار المطلق للديمقراطية الليبرالية الغربية يعود وهو يشارف على الأفول من حيث بدأ مرة أخرى.. إلى الانتصار المحقق لليبرالية السياسية والاقتصادية.. إن انتصار الغرب أو الفكرة الغربية لهو دليل قبل كل شيء على استنزاف وفشل البدائل التي طرحت أمام الليبرالية الغربية."[9]

- كتاب صموئيل هانتجتون "صدام الحضارات" The clash of civilizations:[10]

إن نظرية فوكوياما عن نهاية التاريخ لم تعجب صناع القرار في أمريكا، فلربما كان لها آثار سلبية على النفس الغربية التي قد تركن إلى الكسل والتخاذل، وبالتالي ظهرت طروحات أخرى كان أبرزها مقال لصموئيل هانتنجتون الأستاذ في جامعة هارفارد نشره عام 1993 في مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية، ثم تطور المقال إلى كتاب عام 1996 بعنوان "صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي." ويؤكد هانتغتون في مقدمة كتابه أن هيئة تحرير مجلة فورين أفيرز أبلغته أن مقاله الأول أثار حجما من المناقشات والمنازعات والسجالات يفوق بكثير ما أثاره أي مقال آخر نشرته المجلة منذ أربعينات هذا القرن، وأن الردود والتعليقات عليه جاءت من القارات الخمس جميعها.."[11]

وفي الحقيقة فإنه مع تكاثر المصطلحات، خاصة في مجال تشكيل علم المستقبليات، فقد جاء مصطلح صدام الحضارات عند هانتنجتون ليغلق الأمل أمام البشرية حول إمكانية حلول السلام والأمن في هذا العالم،

---

9 الأشقر، محمد. عمر. نحو ثقافة إسلامية أصيلة، المرجع السابق، ص166

10 هانتجتون، صاموئيل. صدام الحضارات، ترجمة طلعت الشايب، تقديم : صلاح قنصوه، سطور، مصر، 1998

11 الأشقر، محمد عمر. نحو ثقافة غسلامية أصيلة، مرجع سابق، ص167 العظم، صادق. ما العولمة، مرجع سابق، ص73-74

وليؤكد على أن النظام الرأسمالي هو النظام النهائي للبشرية وبالتالي فإن الصراع الحضاري والثقافي لا بد أن يستمر بين الغرب وبقية العالم.[12]

ويرى هانتنجتون أن الصدام المقبل هو الصدام بين المسيحية والإسلام، فالحضارة الإسلامية ذات طبيعة دموية، وذلك لأنها في صراع مع كل من يجاورها من حضارات، وبالتالي فإن الإسلام والمسلمون هم الأعداء الألداء للغرب، ومن عباراته[13] "يقول بعض الغربيين بما فيهم الرئيس كلينتون إن الغرب ليس بينه وبين الإسلام أي مشكلة، وإنما المشكلات موجودة فقط مع بعض المتطرفين الإسلاميين، أربعة عشر قرناً من التاريخ تقول عكس ذلك، العلاقات بين الإسلام والمسيحية.. كانت عاصفة غالباً"، وفي موضع آخر[14] "طالما أن الإسلام يظل وسيظل كما هو الإسلام، والغرب يظل (وهذا غير مؤكد) كما هو الغرب، فإن الصراع الأساسي بين الحضارتين الكبيرتين وأساليب كل منهما في الحياة سوف يستمر."

- كتاب توماس فريدمان " السيارة لكزاس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة":[15] The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization يرى فريدمان أن من يسير في ركب العولمة ويتمثل أخلاقياتها وآلياتها سوف يركب السيارة لكزاس، ويعيش على النمط الأمريكي، كما يرى أن العولمة هي أمركة العالم، والتأثيرات الحضارية تسير باتجاه واحد من أمريكا إلى بقية دول العالم، ويضيف صاحب الكتاب بأن العولمة ليست اختياراً وإنما هي حقيقة تصل إلى درجة الظواهر الطبيعية.

ويشبه فريدمان تحركات رأس المال الإلكتروني في أسواق كثير من الدول النامية بتحركات القطيع عندما يرد الماء أو المرعى، فما أن يشعر بأدنى درجات الخطر، حتى يحدث الهروب المذعور للقطيع بكامله، ثم ما يلبث أن يعود عند شعوره بالأمان، وهكذا.. غير أن القطيع الذي تحدث عنه فريدمان هو قطيع إلكتروني يتحرك عبر ذبذبات إلكترونية من خلال شاشات الكمبيوتر المنتشرة في جميع أسواق العالم، وبالتالي فإن عملية الهروب المذعور للقطيع الإلكتروني ستكون أسرع بكثير من هروب القطيع الحيواني.

---

12 هانتنجتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، من مقدمة الكتاب لصلاح قنصوه، ص 9

13 المرجع السابق، ص 338

14 المرجع السابق، ص 343

15 فريدمان، توماس . السيارة لكزاس وشجرة الزيتون، ط 2، ترجمة ليلى زيد ان، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 200

ويعترف فريدمان بأن أكبر تهديد للنظام المالي الدولي يأتي من الأزمات التي يشعلها المقرضون السيئون، وكذلك الأزمات التي يشعلها المقترضون السيئون، حيث يقول "فكما يوجد لديك المتعاطون للمخدرات والموزعون للمخدرات فهناك دائما المقترضون السيئون مثل روسيا، والمقرضون السيئون مثلي أنا"،[16] وكمثال على الإقراض السيئ يذكر أنه في بداية عام 1999م وصل إجمالي قيمة القروض المستحقة المقدمة من أكبر خمسمائة بنك في أكبر ثلاثين دولة من الدول الصناعية للدول النامية 2.4 تريليون دولار.

ثم يحاول أن يرجع الفضل للعولمة في كشف المقترضين السيئين والتحذير منهم فيقول: "في اعتقادي أن العولمة أسدت إلينا جميعاً معروفاً عندما حطمت الاقتصاد في كل من تايلاند وكوريا وماليزيا وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والبرازيل في التسعينات، لأنها كشفت تماما عن الكثير من الممارسات والمؤسسات العفنة."[17]

ثم يقرر بأن القطيع الإلكتروني هو مصدر الطاقة في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن كبح جماح هذا القطيع حتى لا يحدث الهروب المذعور مرة أخرى، ولذلك يجب أن تتعلم الدول كيف تتعامل مع هذا القطيع، حيث يقول: "فإن النهج الاقتصادي الجغرافي الصحيح هو التركيز على تقوية هذه الدول المقترضة السيئة، بحيث تستطيع الالتحام بالقطيع مرة أخرى، وأن تكون مقاومة للهروب المذعور قدر الإمكان، ولسوف يظل الهروب المذعور للقطيع ممكن الحدوث.. ولكن القطيع لا يظل مندفعاً إلى الأبد، ففيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فإنه لا يجري هارباً من الدول ذات النظم المالية السليمة التي تتبع سياسات اقتصادية سليمة."[18] ثم يقدم فريدمان الخطوات الضرورية التي تحصن الدول ضد الهروب المذعور للقطيع، والتي يمكن من خلالها إصلاح الدول المقترضة السيئة، وهذه الخطوات هي:

– أن تلتزم هذه الدول بشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الإقراض الخاصة من أجل إعادة القوة الاقتصادية لها وإعادة جدولة الديون.

---

16 المرجع السابق، ص 560

17 المرجع السابق، ص 565

18 المرجع السابق، ص561

– من أهم هذه الشروط أن تتعهد الدول بالنهوض بنظام تشغيل رأس المال لديها، وهذا يتطلب خفض الميزانية، وإغلاق الشركات وبيوت المال المتعثرة، وإجراء تعديلات على العملة ومعدلات الفائدة، بما يؤدي إلى تثبيت أسعار العملة، وخفض معدلات الفائدة لحفز الطلب في الداخل، واستعادة ثقة القطيع في الخارج.

– القيام بكل ما من شأنه التسهيل على القطيع لشراء الشركات المتعثرة واستبدال شركات أخرى بها، " فنجاحك في استعادة القطيع إلى بلادك – وهو يشعر بالثقة في استثمار طويل الأجل لرأسماله،.. وبصراحة إن الخوف من أن يفر القطيع مرة أخرى هو أحد أفضل الموارد طويلة الأجل للانضباط من أجل استمرار الدولة في النهوض ببرمجياتها ونظم تشغيلها."[19]

– أن تقتنع الدول بأن الإصلاح لا يقتصر على نظم تشغيلها فقط وإنما على نظمها السياسية وذلك لكبح جماح الفساد والتهرب من الضرائب.

– التزام هذه الدول باستخدام مساعدات صندوق النقد الدولي لدعم شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير الوظائف العامة لامتصاص نسبة من البطالة.

ويدعو فريدمان في ختام كتابه إلى ضرورة اشتراك الجميع في النظام المالي العالمي، وهو يشبهه بالاشتراك في سباق سيارات فرمولا 1، فهذا السباق تزداد سرعته سنوياً، ولا بد أن تصطدم بعض السيارات أو تنقلب أو تحترق، ولكن السباق يستمر سنة بعد أخرى، والعالم يتقدم، أما غير المشتركين في السباق، والذين يمكن أن يمارسوا رياضة المشي، فإنهم لن يكونوا بمأمن من أن تصدمهم إحدى سيارات السباق.[20]

---

19 المرجع السابق، ص563

20 المرجع السابق، ص574

نقد الأصول الفكرية للعولمة :

إن كلام فوكوياما عن نهاية التاريخ، واعتبار النموذج الغربي والأمريكي قد وصل إلى القمة، وقوله بأن الإسلام قاصر عن بلوغ هذه القمة، وبالتالي فإن القيم والأفكار الغربية لا بد أن تخترق العالم الإسلامي وتسوده وتقوده، إن هذا الكلام فيه الكثير من المبالغة والخيال، فالتاريخ لا يتوقف لأحد، حيث لم يتوقف للفراعنة ولا للأباطرة ولا الأكاسرة، وكانوا أشد قوة، وأعظم بأساً، كما أن الحضارات والدول كالبشر، وقد أشار ابن خلدون إلى أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص،[21] فهي تولد وتنمو وتشب وتشيخ وتموت، خاصة عندما تكون حضارات مادية ليست لها جذور روحية أو قيمية. أما الحضارة الإسلامية فهي حضارة حية خالدة، لأنها تقوم على أسس روحية وقيمية، والقيم والمبادئ تبقى وتتوالد وتنمو وتثمر حيثما وجدت بيئة صالحة أو أرضاً خصبة.

لقد فات فوكوياما وغيره من المنبهرين بالنموذج الرأسمالي، أن لله في خلقه سنن وقوانين، قال تعالى ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: 140) وأن الحضارة الغربية قد وصلت قمة التقدم المادي، ولكنها هبطت إلى الحضيض في الجانب الروحي، وبالتالي فإن سقوطها قادم لا محالة.[22]

يتساءل د. عماد الدين خليل في تعليقه على كتاب "نهاية التاريخ": "أهذه هي نهاية التاريخ؟ الشذوذ الجنسي واللواط وفضائح كندي وكلنتون وشراء الأصوات وتوظيف المال والجنس في اللعبة الانتخابية ...الهروب المتزايد إلى المخدرات والحشيش والأفيون وتصاعد نسبة الإدمان..الخيانة الزوجية والمعاشرة غير المشروعة للأزواج والزوجات.. أهذا هو النموذج الذي سينتهي إليه التاريخ ويلقي عنده عصا الترحال؟ أهذا هو المثل الأعلى الذي تحتم على شعوب الأرض أن تلهث وراءه؟ أهذه هي بتعبير (فرنسيس فوكوياما): (نهاية التاريخ)؟"[23]

---

21 ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، بيروت : دار القلم، 1984 ، ط 5، ص 1705

22 الأشقر، محمد عمر. نحو ثقافة غسلامية أصيلة، مرجع سابق، ص166، وعبد الرحمن، حمدي. "أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص27-28، والعظم، صادق ما العولمة، المرجع السابق، ص73.

23 خليل، عماد الدين. مذكرات حول واقعة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، دمشق، دار الفكر، 203، ص150-154.

أما أفكار هانتنجتون عن صدام الحضارات فإنها تتناقض مع الأصول الإسلامية التي تدعو إلى التعارف والتعاون والتسامح بين أبناء البشرية جمعاء، فالحقيقة الواضحة التي لا تخفى على أي إنسان منصف يعرف القليل عن الإسلام، أن الإسلام دين الرحمة والتسامح والإنسانية، وأن الآيات القرآنية التي تدعو إلى البر والإحسان والعدل والتراحم والتعاون واحترام الحريات والمعتقدات، والآيات القرآنية في هذا المجال لا تكاد تحصى لكثرتها؛ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (الفتح: 8)، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: 13)، ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ (النحل: 90)، ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: 256) ﴿ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ ﴾(الكهف: 29)... الخ.

كما أن الفقهاء قرروا قديماً وحديثاً أن الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم السلم لا الحرب، وأن الباعث على القتال في الإسلام هو رد الاعتداء، وتبليغ الناس،[24] قال تعالى: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ.﴾ (البقرة:194).

أما أفكار فريدمان حول حتمية العولمة وركوب السيارة لكزاس لكل السائرين في ركب العولمة فهي محض خيال، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث التي فتحت أبوابها ونوافذها لقوى العولمة فلم تزدد إلا فقراً على فقر، وتخلفاً ومديونية ومشكلات مستعصية.

لقد اعترف فريدمان بأن قوى العولمة كانت هي السبب في الأزمات التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا، وعد ذلك نصراً للعولمة، في الوقت الذي فقد فيه ملايين البشر وظائفهم وباتوا بلا دخل ولا مأوى، فهل يمكن أن تكون هذه النتائج مقبولة من غير قوى العولمة المتوحشة التي تعتبر زيادة أعداد الجياع والمشردين نصراً ومكسباً؟

إن الخطوات التي أوصى بها فريدمان من أجل الإصلاح مثل النهوض بنظام تشغيل رأس المال في الدول الإسلامية، وإغلاق الشركات وبيوت المال المتعثرة، وإجراء تعديلات على العملة بما يؤدي إلى تثبيت

---

24 الزحيلي، وهبة. العلاقات الدولية في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981 ، ص 93

أسعار العملة، والإصلاح السياسي والإداري، ومكافحة الفساد... الخ. كلها خطوات ضرورية وهامة، ولا تتعارض مع القيم أو الضوابط الشرعية، بل على العكس فإن الإسلام يحث على الأخذ بهذه الإجراءات وأشد منها من أجل زيادة الكفاءة والعدالة في استخدام رأس المال والموارد عامة، ولكن هذه الإصلاحات يجب أن تكون ذاتية نابعة من حاجة الشعوب والمجتمعات، وليست إصلاحات خارجية مفروضة لمصلحة الدائنين والمستثمرين الأجانب فقط.

أما اعترافه بأن أكبر تهديد للنظام المالي الدولي يأتي من الأزمات التي يشعلها المقرضون السيئون، والمقترضون السيئون، فإنه يمثل انتصاراً للنظام المالي الإسلامي، والذي حرم منذ البداية كافة أشكال الإقراض والاقتراض المبني على الفائدة، لأن الإقراض والاقتراض السيئ الذي تحدث عنه فريدمان لا يتم التعامل به إلا بنظام الفائدة الربوي.

لقد ظل فريدمان طوال كتابه يبحث عن الحلول للأزمات التي تشتعل هنا وهناك، وكان يرى أنه لا بد من ضوابط، ولكنه لم يستطع تقديم هذه الضوابط لأنه يعتبر الإقراض والاقتراض السيئ أمراً مشروعاً، بينما يقدم النظام المالي الإسلامي هذه الضوابط ببساطة، من خلال إلغاء كافة أشكال الإقراض والاقتراض السيئ (الربوي) وإبداله بمشاركة رأس المال للعمل في العمليات الاستثمارية الإنتاجية، والتي تزيد في التشغيل والإنتاج الحقيقي، وبالتالي تزيد من التنمية والتقدم.

إن الحديث عن قطيع رأس المال الإلكتروني وبحثه عن الأمان إنما يدل على مدى جبن رؤوس الأموال وأنانيتها، فهي لا علاقة لها بمصلحة الدول النامية، إلا في حدود ما تدره عليها من فوائد وعوائد، وبالتالي يجب على الدول الإسلامية أن تتعامل مع هذا القطيع في ضوء مصالحها وبما يتفق مع الضوابط والمقاصد الشرعية.

إن حسابات الخسائر والمكاسب أو المفاسد والمنافع هي التي يجب أن تقرر الاشتراك في (سباق الفرمولا) الذي تحدث عنه فريدمان أو عدم الاشتراك، وذلك في ظل الضوابط والقواعد الشرعية، مثل لا

ضرر ولا ضرار، والضرر يزال، درء المفاسد مقدم على جلب المنافع، يتحمل الضرر الأخف دفعاً للضرر الأشد، ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب... الخ.[25]

ثانياً :أجهزة العولمة وأبرز أدواتها

يقوم نظام العولمة على عدد من الأجهزة ويمتلك عددا من الأدوات والأسلحة التي تمكنه من فرض سيطرته باستمرار، ومن أبرز هذه الركائز والأجهزة : الاستثمار الأجنبي والشركات المتعددة الجنسية؛ واتفاقية الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية WTO؛ وصندوق النقد الدولي IMF. والبنك الدولي IBRD وفيما يلي بيان لهذه الأجهزة ودورها في ترسيخ العولمة وخدمة أهدافها في العالم.

الاستثمار الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات:

تعتمد الولايات المتحدة على أكثر من مائة وستين شركة أمريكية من الشركات الكبرى متعددة الجنسية عابرة القارات، وتمتلك هذه الشركات أكثر مما يمتلكه نصف سكان العالم، ووفقاً لما نشرته مجلة بيزنس ويك الأمريكية فإن القلة من الناس التي يمكن أن تصدق أن عائلة واحدة هي عائلة والنبرغ في السويد تمتلك شركات تبلغ مبيعاتها أكثر من 100 مليار دولار، وهو رقم يزيد عن مجموع عائدات النفط السنوية لكل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة، وإن الثراء الخرافي الذي سطرته وسائل الإعلام العالمية لدول الخليج مبالغ فيه بشكل كبير، ويتصاعد نمو نفوذ الشركات المتعولمة بسرعة فلكية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فيما يتناقص نفوذ الحكومات الوطنية،[26] وتمارس هذه

---

25 25 الندوي، علي. القواعد الفقهية، دمشق : دار القلم، 1994 ، ط 3

26 زلوم، بعد الحي. نذر العلومة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص347 وفيما يلي أسماء الشركات وحجم مبيعاتها بمليارات الدولارات، أسترا – صناعة أدوية 5 مليار، ايه بي بي – طاقة 34 مليار، إليكترونكس – أجهزة منزلية 14، ستورا 8، إس إي بانكن 5.16، انسينتف 2.4، إريكسون، خلوي 16، سكانيا – شاحنات 4، ساب – صناعة ثقيلة 4، ساب – صناعة سيارات 2.6، ساس الخطوط الجوية الاسكندنافية 4.6، إس كي إف 4.4، أطلس – معدات 3.3 مليار دولار.

الشركات نشاطاتها في مختلف دول العالم تحت مسمى الاستثمار الأجنبي أو الشريك الاستراتيجي أو الخصخصة...الخ.

وقد قدر عدد الشركات المتعددة الجنسية في منتصف التسعينات بنحو 45 ألف شركة، تسيطر على أكثر من 280 ألف شركة تابعة، وفي العام 1991 كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 3,2 تريليون دولار، وكانت الشركات المتعددة الجنسية مسئولة عن بيوع محلية وعالمية تزيد على 7 تريليون دولار. وفي العام 1995 كانت أكبر مائة شركة متعددة الجنسية تسيطر على أكثر من خمس مجموع الأصول الأجنبية عالمياً، وقد حققت في نفس العام مبيعات تقدر بنحو 2 تريليون دولار[27] وتمثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان موطنا لـ87% من هذه الشركات المئة، ويعود إلى هذه الدول 88% من أصولها الأجنبية.[28] ويعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أسلحة العولمة التي تتمكن الدول المتقدمة بواسطتها من الدخول إلى أسواق العالم الثالث بحرية، وممارسة أنشطتها بكل أمان، وفوق ذلك تلقى كل الترحيب والدعم وكافة أشكال التسهيلات.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن أن تتفق مصلحة الدول الإسلامية مع مصلحة المستثمرين الأجانب؟ وهل يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي نافعا للدول الإسلامية؟ وقبل الإجابة على هذا التساؤل، نبدأ بتعريف الاستثمار الأجنبي، وبيان أشكاله ودوافعه ودوافع الدول الإسلامية لاستقباله. ويعرف الاستثمار في المعاجم الاقتصادية بأنه: استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح، أو هو زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع.[29]

وتكاد تتفق المصادر القانونية على أن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يستثمر فيها، وانسجاماً مع ما تقدم تعرف الاستثمارات الأجنبية بأنها "تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء

---

27 هيرست، بول وكومبسون، جيراهام. ما العلومة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار. الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 2001، ص104-105.

28 مجدلاني، أحمد. "الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية في عصر العلومة" ندوة انعكاسات العلومة... المرجع السابق، ص188.

29 عمر، حسين. موسوعة المصطلحات الاقتصادية، جدة: دار الشروق، 1979 ، ط 3، ص 23

كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع."[30]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم أشكال التمويل الدولي، ولذلك يطلق أحياناً كمرادف للتمويل الدولي، خاصة وأن التمويل الدولي يقوم على تحقيق مصالح مادية للممولين قبل أي شيء آخر، ولا يلتفت كثيراً إلى الدوافع الإنسانية. فالقروض الدولية تهدف إلى الحصول على الفوائد، أو تمكين المقترضين من استيراد سلع ينتجها المقترضون... الخ، وكذلك المعونات والمنح الأجنبية. ويمكن تحديد دوافع المستثمرين الأجانب:[31] هي الحصول على المواد الخام والأيدي العاملة بأسعار زهيدة؛ وإيجاد أسواق جديدة لمنتجات الشركات الأجنبية؛ والاستفادة من وفورات الحجم الكبير؛ وتقليل مخاطر الاستثمار بتوزيع الاستثمارات في عدة دول؛ والاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية؛ والاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة؛ وأخيراً إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد.

أما دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي[32] فهي: تمويل التنمية الاقتصادية؛ والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة؛ وتخفيف حدة مشكلة البطالة، وإيقاف نزيف الخبرات الوطنية؛ وزيادة صادرات الدولة المضيفة.

ولو عرضنا هذه الدوافع على ميزان الضوابط الشرعية لوجدنا أن بعض هذه الدوافع، لا يمكن أن يكون مقبولاً، وبالتالي لا بد من فرض القيود للحيلولة دون تحققها مهما كانت النتيجة، وذلك مثل فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد، فهذه النتيجة يجب محاربتها بكافة الطرق، حتى لو أدى ذلك إلى هروب الاستثمار الأجنبي.

أما بقية الدوافع مثل الاستفادة من الأسعار الرخيصة أو وفورات الحجم أو الأسواق الجديدة، فيمكن أن يسمح بها، خاصة في ظل التزامات الدول ضمن منظمة التجارة العالمية بتحرير الأسواق، وإزالة القيود على التجارة.

---

30 الفار، عبد الواحد. الاستثمارات الأجنبية، القاهرة: دار المعارف، ص 9

31 خربوش، حسين وآخرون. الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، 1996 ، ص 200-201

32 المرجع السابق، ص 201

إن وضع المستثمر الأجنبي في الدول الإسلامية هو أقرب إلى وضع المستأمن في الدولة الإسلامية، فكل مستثمر أجنبي يدخل الدولة الإسلامية بإذن رسمي يدخل في عقد الأمان ويسمى مستأمناً.

وبناء على ذلك فإنه يجوز للمستثمر الأجنبي الاستثمار في الدول الإسلامية بشروط منها:[33] التقيد بالضوابط الشرعية للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي؛ ووجود حاجة أو ضرورة للاستثمار الأجنبي؛ وتجنب الهدر والتبديد وإنتاج السلع الضارة؛ واجتناب الفساد الأخلاقي والإفساد البيئي والمادي. ومن هذه الشروط مراعاة الأولويات والمرحلة التي يمر بها المجتمع الإسلامي؛ وألا تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى الإضرار بالمسلمين أو تقوية أعداء الإسلام؛ ولا يسمح للمستثمر الأجنبي باستغلال العمال المسلمين أو إخضاعهم لسيطرته الكاملة. كذلك يجب عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة الكاملة على السوق الإسلامية وطرد المستثمرين المسلمين من هذه السوق؛ كما لا ينبغي أن ينجم عن الاستثمار الأجنبي بأي حال من الأحوال تبعية لغير المسلمين. ومن الضروري أن تتوفر لدى المسلمين القدرة على السداد والوفاء بالعهود والمواثيق والشروط المصاحبة للاستثمار الأجنبي؛ وأن تكون للدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي السيادة والسيطرة من خلال الرقابة والإشراف والتنظيم.

اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

في مقال كتبه ثلاثة من خبراء الاقتصاد في مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 1995م بعنوان "التقدير الكمي لنتائج جولة الأوروغواي":[34] أوضح هؤلاء الخبراء أن العالم ككل سوف يكسب سنوياً نحو 96 مليار دولار في المدى القصير و171 مليار دولار على المدى الطويل، غير أن المكاسب على المدى القصير سوف تتركز في البلدان المتقدمة، وخاصة في اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أما البلدان النامية فسوف تواجه خسارة صافية على المدى القصير.

33 العقلا، محمد علي. "الاستسثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية وموقف الاقتصاد الإسلامي منه"، بحث مقدم لندوة العالم الإسلامي والتحدي الحضاري، القاهرة: جامعة عين شمس، 1996 ، مجلد 2 ص7

34 هاريسون، جلين ورذرفورد، توماس وتار، ديفيد. "التقدير الكمي لنتائج جولة الأوروغواي"، مجلة التمويل . والتنمية، المجلد 32 ، عدد 4، ديسمبر 1995 م، ص 36

وفي الوقت الحاضر وبعد مرور ثمان سنوات على انتهاء جولة الأوروغواي، وظهور منظمة التجارة العالمية، هل كانت هذه الاتفاقية في مصلحة الدول المتقدمة أم الدول النامية؟ وهل حقق العالم المكاسب الموعودة؟ وما موقع الدول العربية والإسلامية من الاتفاقية؟ وما هي وجهة نظر الإسلام في الموضوع؟ هذه هي أهم محاور هذا المبحث؟ وقبل الإجابة عن التساؤلات السابقة لا بد من التعريف بالاتفاقية من حيث النشأة وعدد الدول الأعضاء والأهداف وجولات الجات... الخ

نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT):

في عام 1946م اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قراراً بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتشغيل وأنشأ لجنة تحضيرية لوضع مشروع اتفاقية بإنشاء منظمة التجارة الدولية، وقد انعقد المؤتمر عام 1947م في هافانا وحضره ممثلو 53 دولة، وتمخض عنه ميثاق هافانا، وهو ميثاق منظمة التجارة الدولية.

وقد بدأت 23 دولة مفاوضات حول المادة 17 من ميثاق هافانا والمتعلقة بالامتيازات الجمركية وتمخضت هذه المفاوضات عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد كتب لهذه الاتفاقية البقاء والاستمرار بعكس المنظمة التي لم يكتب لها الظهور في ذلك الوقت بسبب معارضة الولايات المتحدة. وقد بدأ سريان الاتفاقية أول يناير عام 1948م.[35]

والجات عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف، الهدف منها وضع قواعد لتنظيم السياسة التجارية بين الدول المتعاقدة، وحل الخلافات الناشئة بين الدول الأعضاء في المسائل التجارية بالإضافة إلى كونها المؤسسة المعنية بالمفاوضات وتخفيض التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء.

وترتكز فكرة الاتفاقية على أساس الجدل الذي يدور في الأدبيات الاقتصادية بين أنصار حرية التجارة وأنصار الحماية، فالأساس الاقتصادي للاتفاقية يقوم على التفضيل بين مزايا ومساوئ الحرية أو الحماية.[36]

---

35 شافعي، محمد زكي . مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدوليية، القاهرة: دار النهضرة العربية، 1967، ط2، ص 228-229

36 منصور، علي حافظ. "الاتفاقية العامة للجات من منظور إسلامي"، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة: جامعة الأزهر، مركز صالح كامل، ص 259

أما أهم أهداف الاتفاقية فيمكن حصرها في:[37] رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء؛ والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛ وتشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛ وسهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية. ومن هذه الأهداف أيضاً خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛ وإقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

كما تهدف الجات في النهاية إلى وضع إطار قانوني ينظم التبادل التجاري الدولي بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية، والتحرير الكامل للتجارة بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية.[38]

وقد عقدت الدول الأعضاء في الاتفاقية ثمان جولات منذ 1947 وحتى 1994، وتعتبر جولة الأورغواي 1986-1993 من أشهر الجولات، وقد تم التوقيع النهائي عليها في مراكش عام 1994، وأعقبها ظهور منظمة التجارة الدولية عام 1995.

وقد بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية مع نهاية جولة الأوروغواي الأخيرة عام 1994 مائة وسبع عشرة دولة، وفي الوقت الحاضر يفوق عدد الدول الموقعة على الاتفاقية مائة وخمس وأربعون دولة.

وتتلخص أهم مبادئ الاتفاقية في خمسة مبادئ: أولها مبدأ التجارة العادلة، حيث يجب أن تسود أسس الكفاءة النوعية والسعرية؛ وثانيها مبدأ الشفافية، وذلك بأن تتعهد الدول بتوفير المعلومات الكاملة عن كل ما يتعلق بالتجارة والسماح بإنشاء مراكز معلومات لنفس الغرض، كما تتعهد بتفضيل الرسوم الجمركية واعتبارها الوسيلة الوحيدة للحماية: فلا يسمح بالقيود الكمية على التجارة إلا في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات؛ وثالثها مبدأ المعاملة الوطنية، وذلك بمعاملة السلع المستوردة كما تعامل السلع المنتجة محليا؛ ورابعها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية حيث تمنح الدول الأعضاء بعضها البعض معاملة لا تقل عما تمنحه لأي دولة أخرى. أما المبدأ الخامس فهو مبدأ المفاوضات التجارية، ويقتضي هذا المبدأ ضرورة اللجوء إلى المفاوضات كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي.

---

37 كمال، علاء الدين. "الجات واقتصاديات الدول العربية"، مرجع سابق، ص 297

38 راشد، معتصم. "اتفاقيات الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الغسلامية بعد جولة الأوروغواي"، مرجع سابق، ص150

وقد اشتملت الاتفاقية على عدد من الموضوعات المهمة منها:[39] الملكية الفكرية: وتشمل حقوق الطبع والنقل والاختراع والتي تدخل للمرة الأولى تحت مظلة الجات، وهذه البنود تمنح الدول المتقدمة سلاحاً ضد كل أنواع السرقة التجارية، وتكمن خطورة اتفاقية الملكية الفكرية بما تعطيه للدول المتقدمة من حق احتكار العلوم والمعلومات وعدم السماح بنقل التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث، وعدم السماح بإنتاج الأدوية البديلة وهو ما يشكل خطراً كبيراً على الدول النامية.

واشتملت كذلك على اتفاقية الخدمات: وتشمل الخدمات المصرفية، والتأمينات، والأمن، والاستشارات، والمحاماة، و.. الخ وتشغل هذه القطاعات 25% من صادرات المجموعة الأوروبية، وبعد تطبيق اتفاقية الخدمات ستكون الدول الكبرى هي المستفيدة على حساب الدول النامية، لأنها الأكثر تصدير للخدمات، خاصة المصرفية، وسوف يتوجب على القطاعات المصرفية إزالة التشريعات المصرفية تدريجياً من أجل السماح بتدفق المصارف الأجنبية، ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا سيؤدي إلى انخفاض حصة المصارف الوطنية من الأرباح وزيادة حصة المستثمر الأجنبي.[40]

وثمة اتفاقية أخرى تتعلق بالتعريفات والكوتا: وذلك بخفض التعريفات الجمركية على البضائع المصنعة، وإلغاء تام للتعريفات بين البلدان الصناعية الكبرى على (الصناعات الطبية، الآلات الزراعية، آلات البناء..).

ويسمح الاتفاق الزراعي في إطار الجات للمجموعة الأوروبية زيادة دخلها الزراعي نحو 30 مليار دولار، وستقوم اليابان وحدها باستيراد ما يعادل 22 مليار دولار من المنتجات الزراعية.

وقد تم إلغاء الاتفاقية المعمول بها منذ 20 سنة، والتي كانت تحدد الكوتا لاستيراد المنسوجات من الدول الفقيرة، وستحقق أمريكا والدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي أكبر فائدة من الإلغاء. وهناك مواضيع

---

39 راشد، معتصم. المرجع السابق، ص 164-177

40 عليان، خليل وعباد، جمعة "الآثار المتوقعة لانضمام الأردن غلى منظمة التجارة العالمية على أداء المصارف التجارية" /ؤتمر المناخ المالي والاستثماري، الأردن: جامعة اليرموك، 2002

أخرى منها دعم صناعة الطائرات المدنية، الإنتاج الصوتي والمرئي، الأفلام السينمائية والتلفزيونية، الملاحة الجوية.

ويمكن القول أنه لم يسبق أن شملت اتفاقية تجارية على ما اشتملت عليه اتفاقية الجات، فهي تغطي تقريبا كل شيء، من دبابيس الورق وحتى الطائرات، وقد ضمت الاتفاقية لأول مرة صناعة الطائرات والمصارف ومستلزمات الكمبيوتر، وهذه القطاعات تمثل الجزء الأكبر من حجم التجارة العالمية والتي تزيد عن عشرة تريليون دولار سنوياً.

بعض إيجابيات الاتفاقية وسلبياتها:

يكاد يجمع المراقبون والخبراء على أن الاتفاقية سوف تتيح قدراً كبيراً من حرية التجارة بين دول العالم المختلفة، حيث يتوقع زيادة تجارة السلع العالمية بنسبة تصل إلى 12% عام 2005، وزيادة دخل العالم بين 200- 300 مليار دولار أي أكثر من 1% من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى 10 سنوات من 1995- 2005 بسبب خفض الرسوم الجمركية في العالم 3% وإلغاء الكثير من الحواجز غير الجمركية.

وسوف يكون الرابحون هم: الاتحاد الأوروبي: 80 مليار دولار سنوياً؛ والولايات المتحدة: 36 مليار دولار؛ واليابان: 27 مليار دولار.

ويمكن أن ينضم إلى الرابحين النافتا وبعض دول جنوب شرق آسيا. أما الدول النامية فسوف تكون هي الضحية، حيث ستلحقها خسائر باهظة نتيجة إزالة القيود الجمركية وفتح الأسواق لسلع الدول الصناعية، وسوف ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في العالم بنسبة من 10%- 25%، كما أن تحرير التجارة في مجال الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى أن تقدم البنوك الأجنبية خدماتها في السوق المحلي، وهذا يؤدي إلى خسائر فادحة تلحق القطاع المصرفي كما تلحق الاقتصاد الوطني بالكامل.

ولعل أخطر ما في الاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر منظمة عالمية ملزمة قانونياً للأطراف المشاركة مما يجعلها بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أخطر ثالوث عرفته البشرية.[41]

ولكن من جهة أخرى هناك من يتفاءل باتفاقية الجات ولسان حالة يقول إن الدخول في الاتفاقية ليس إجبارياً، ومع ذلك تحرص جميع الدول النامية على الدخول فيها وذلك لعدد من الأسباب منها أن 80% من حجم التجارة العالمية يخص الدول المتقدمة، فمعنى ذلك أن عدم التوقيع على الاتفاقية معناه حرمان الدول النامية من التعامل مع 80% من تجارة العالم. ومن الأسباب أيضاً أن الدول النامية الأعضاء في الجات يخصها 12% من تجارة العالم، وهذا يعني أن عدم التوقيع على الاتفاقية سوف يحرم صاحبه من التعامل مع 92% من تجارة العالم. كذلك فإن عدم التوقيع سوف يحرم الدول من دخول منظمة التجارة العالمية وبالتالي سوف تحرم هذه الدول من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن للدول التي تنضم مبكراً الاستفادة من فترة السماح (1995- 2005) لتعديل أوضاعها.

ومع ذلك فإنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل الهيمنة التي تفرضها الدول الصناعية على المنظمة فنجاح مفاوضات الجات كان مرهوناً دائماً بموافقة الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. إن الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى على الدول النامية، وإصرارها على حماية أسواقها وصناعاتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية جعلت من الجات نادياً للأغنياء يقف أمامه الفقراء كالأيتام على مائدة اللئام، ولقد دأبت الدول الصناعية على خرق أحكام الاتفاقية في كثير من الأحيان بشكل سافر وبما ينسجم دائماً مع زيادة مكاسبها وتقليل خسائرها إذا وجدت.[42]

وفي مواجهة هيمنة الدول الكبرى وجدت أفكار وحركات عديدة تدعو إلى مناهضة العولمة وما ينجم عنها من ظلم واضطهاد لدول وشعوب العالم الثالث، ولعل حركة الطريق الثالث تمثل صحوة ضمير عند بعض زعماء الدول المتقدمة مثل كلينتون وبلير وغيرهم حيث نادوا بتوسيع قاعدة الملكية والتعدد الثقافي ومنع

41 كمال، علاء الدين. مرجع سابق، 332-350

42 إبراهيم، علي. منظمة التجارة العالمية جولة أوروغواي وتقنين نهب العالم، القاهرة: دار النهضة العبية، 1997، ص22-23

الجريمة وزيادة مساهمة العمال في الشركات وزيادة التعاونيات... الخ،[43] ولكن هذه الحركة ما زالت تراوح مكانها، وما زال تأثيرها محدوداً.

صندوق النقد الدولي

وجد صندوق النقد الدولي في أعقاب اتفاقية بريتون وودز عام 1944م، وكان عدد الدول الموقعة على الاتفاقية في ذلك الوقت 28 دولة، على رأسها أمريكا ومعظم الدول الأوروبية، وقد صيغت الاتفاقية بحيث يكون الموجه والمسيطر على الصندوق الدول صاحبة الحصص الكبرى، وكانت هذه الدول هي الدول التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد الدول الأعضاء في الصندوق 182 دولة، سبع وخمسون منها هي الدول الإسلامية، تشكل تقريباً الثلث من حيث العدد وقريباً من الخمس من حيث عدد السكان، وقد انضمت هذه الدول إلى الصندوق في فترات متفاوتة، ووقعت على اتفاقية الصندوق التي تلزم جميع الدول الأعضاء بتقديم بيانات كاملة عن أوضاعها النقدية، وعدم فرض قيود على المعاملات والتحويلات الدولية ومحاولة المحافظة على أسعار صرف ثابتة، وإصلاح الاختلال في ميزان المدفوعات.[44]

نظام التصويت:[45]

يعتمد الصندوق نظام التصويت المرجح والذي يجعل قوة التصويت تتوقف على مقدار الحصة كما أن الاستفادة من موارد الصندوق تتوقف على حجم الحصة. وبناء على ذلك فإن آلية اتخاذ القرارات تعتمد على

43 ياسين، السيد. العولمة والطريق الثالث، القاهرة: ميريت للنشر، 1999 ، ص 150-155

44 شافعي، محمد زيك. مرجع سابق، ص243. وكذلك موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت www.imf.org

45 للمزيد من التفصيل يمكن مراجعة :

DENNIS LEECH :Voting Power in the Governance of the International Monetary Fund www.warwick.ac.uk/fac/soc/CSGR/Publications/ Leech/DL_Jun03.pdf

حجم الحصة، وهذا ما يجعل هذه الآلية أداة فعالة في يد البلدان التي تمتلك قوة اقتصادية كبيرة، وبالتالي قوة تصويتية موازية، وقد كانت حصة الولايات المتحدة وحدها تشكل 36% من حجم مجموع الحصص عند تأسيس الصندوق.

ومن جهة أخرى فإن النظام الداخلي للصندوق يقضي بأن تتخذ القرارات بأغلبية 85% من الأصوات، وهكذا تستطيع الولايات المتحدة تعطيل أي قرار يمكن أن يتخذه الصندوق إذا ما رأت أنه لا يخدم مصالحها، وهي تملك بذلك ما يعادل حق النقض (الفيتو) ضد مشروع أي قرار لا يوافق عليه ممثلها التنفيذي في الصندوق. فضلاً عن قدراتها على التأثير على أصوات حلفائها والعديد من البلدان الدائرة في فلكها لمعارضة أي قرار لا تراه مناسباً لمصالحها.

وقد كانت الحصة تحدد وفقا لما يسمى معادلة بريتون وودز وهي تعتمد على أوزان مختلفة من الدخل القومي، ومتوسط الواردات السنوية، وحجم الصادرات، والاحتياطي الذهبي... الخ، وقد وافق الصندوق عام 1990 أثناء الاستعراض التاسع للحصص على زيادة حصص الأعضاء بنسبة 50%، فارتفع إجمالي الحصص إلى 180 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

وتبرز أهمية الحصة كذلك عند تعيين المدراء التنفيذيين، فالأعضاء الخمسة الأول من حيث حجم حصة يتمتعون بحق تعيين من يمثلهم في الصندوق بمعدل مدير تنفيذي لكل منهم، أما بقية أعضاء المجلس التنفيذي العشرين فيتم انتخابهم من قبل الدول الأعضاء على أساس تمثيل المجموعات من البلدان الأعضاء.

وبناءً على ما تقدم، ونظراً للأهمية الكبيرة لحجم الحصص فقد طالبت الدول الإسلامية بإلحاح بإعادة النظر في عملية احتساب الحصص من أجل تعزيز موقعها في عملية اتخاذ القرارات والدفاع عن مصالحها.[46] وقد كانت الفرصة مواتية للسعودية عندما تقدم رئيس مجلس المديرين التنفيذيين في الصندوق بطلب قرض قيمته عشرة مليارات دولار، وقد استمرت مفاوضات أكثر من عام وافقت السعودية بعدها على تقديم القرض ووافق الصندوق على رفع حصة السعودية في الصندوق إلى 2,1مليار، وبذلك أصبحت السعودية

[46] شافعي، محمد زكي. مرجع سابق، ص243-244، وشريف، محمد. صندوق النقد الدولي أهدافه وسياساته، الحالة السودانية، إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1995، ص9-12

ثاني دولة مقرضة للصندوق مما مكنها من الحصول على مقعد دائم وزيادة القوة التصويتية إلى 3,5%من مجموع الأصوات، وبذلك أصبحت الدولة السادسة التي تحظى بالعضوية الدائمة في الصندوق إلى جانب الخمسة الكبار (الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا اليابان).[47]

دور الصندوق في مراقبة أسعار الصرف العملات:

يلزم الصندوق البلدان الأعضاء بمبدأ مراقبة تطور أسعار صرف العملات، وتنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية تأسيسه بهذا الخصوص، ويتوجب على كل عضو بموجب بنود هذه الاتفاقية أن يحدد سعر صرف عملته بالاتفاق مع إدارة الصندوق، ولا يتسنى لأي بلد عملياً تعديل سعر صرف عملته ما لم يحصل على موافقة الولايات المتحدة، نظراً إلى قوتها التصويتية في الصندوق.

إن النظام النقدي الدولي الذي أوجد صندوق النقد الدولي يتوقف استقراره على الطريقة التي تحدد بها الولايات المتحدة سياساتها النقدية، وأحوالها الاقتصادية بالداخل نظراً للدور الذي أصبح يلعبه الدولار كنقد عالمي وكعملة احتياط دولية.

يقول ملتون فريدمان: "في ظل النظام القائم على الدولار مع وجود أسعار صرف ثابتة للعملات، تتحدد السياسة النقدية في العالم بالسياسة النقدية التي يرسمها بنك الاحتياط الفيدرالي في واشنطن." [48] إن اعتماد نظام النقد الدولي على الدولار، قد أعطى الولايات امتيازات جمة لا تتمتع بها أية دولة في العالم، حيث تمكنت الولايات المتحدة من تمويل نفقاتها العسكرية في الخارج وكذلك عمليات شراء وتكوين الاستثمارات الأمريكية في دول غرب أوروبا وغيرها من دول العالم.[49]

وقد تشدد الصندوق في مراقبة أسعار صرف العملات وذلك بعد تطبيق نظام التعويم عام 1973، حيث أخذ يمارس هذه الرقابة عبر مجلسه التنفيذي ولجانه الفرعية المتخصصة واجتماعاته السنوية والمفاوضات

---

47 صالحاني، عز الدين. صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983، ص187-188

48 زكي، رمزي. التضخم المستورد، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986 م. ص 146

49 كمال، يوسف. الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، المنصورة: دار الوفاء للطباعة، 1986، ص50-51

الثنائية التي يجريها مع حكومات البلدان المعنية. لكن مجيء أسعار الصرف المرنة لم يفلح في إزاحة الدولار عن موقعه، واستمرت أسعار الصرف المعومة عشر سنوات 1974-1984 أعقبها اتفاقات بلازا واللوفر في الأعوام 1985 و1987، واستهدفت تحقيق الاستقرار النقدي بين الكتل النقدية الثلاثة الكبار كتلة الين، وكتلة الاتحاد النقدي الأوروبي، وكتلة الدولار، وفي أعقاب الانهيار الجزئي للنظام النقدي الأوروبي عام 1992 رجعت الدول إلى نظام تعويم أسعار الصرف، ثم ما لبثت أن تخلت عنه في الاضطرابات النقدية عامي 1997 و1998، فقد تلاشت آخر بقايا تثبيت أسعار الصرف بالدولار، بعد أن اضطرت بقية بلدان آسيا إلى الانفكاك تدريجيا عن الدولار، وقد يتغير الوضع كلياً فيما لو تمكن اليورو من الانتشار والسيطرة على الأسواق.[50]

تقييم إنجازات الصندوق:

لقد قام الصندوق في التعديل الثاني على اتفاقيته (تعديل جامايكا) عام 1976 باستبعاد الذهب من النظام النقدي الدولي كأساس لتقدير قيمة العملة الوطنية، وأصبح من غير المقبول ربط العملات بالتغطية الذهبية، وإنما بعملات دول أخرى أو بوحدات حقوق السحب الخاصة، كما تم الاتفاق على سحب الذهب من عمليات الصندوق وتحويله إلى سلعة عادية، على أن يقوم الصندوق بتصفية احتياطاته من الذهب،[51] وهكذا نجد أن الصندوق قد نجح في تنحية الذهب عن أداء دوره في النظام النقدي الدولي، وأحل محله الدولار الأمريكي. كما نجح الصندوق في تمكين الدول الصناعية من استمرارية التفوق والهيمنة، وذلك من خلال حصولها على النصيب الأكبر من موارد الصندوق. كما نجح في تكريس تبعية الدول النامية للدول الغربية، وفي ترويض الدول المارقة التي ترفض التبعية.[52]

---

50 العظم، صادق. ما العولمة، مرجع سابق، 54-58

51 زكي، رمزي. التضخم المستورد، مرجع سابق، 146-149

52 الطاهر، جمال. "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودورهما في إفقار الشعوب"، مجلة المجتمع الكويت، عدد1169، أكتوبر، 1995 ص20

لقد نجح الصندوق في امتصاص الفوائض المالية للدول النفطية وإعادة تدويرها إلى الدول الصناعية، ثم إعادة إقراضها إلى الدول النامية بفوائد كبيرة. كما نجح الصندوق في إغراق العالم بالديون وفي زيادة حدة مديونية الدول النامية، ففي مطلع الثمانينات أعلنت اثنتان وعشرون دولة نامية عدم قدرتها على السداد، وبناء على ذلك استحدث الصندوق بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى برامج جديدة أطلق عليها برامج الإصلاح الهيكلي والتكييف الاقتصادي.

وتهدف هذه البرامج إلى تمكين الدول النامية من سداد ديونها، واستمرار قدرتها على الاقتراض، وذلك من خلال الرقابة الصارمة على اقتصاديات هذه الدول، وبالتحديد وضعت جملة شروط منها خفض النفقات الحكومية وخاصة على القطاعات الاجتماعية: حيث يستطيع أصحاب النفوذ تجنب خفض النفقات المتجهة إليهم أو المنوطة بهم، وبالتالي يتم تخفيض المعونات الاجتماعية والدعم السلعي والغذائي؛ ومن الشروط السيطرة على الأجور من أجل تجنب رفعها؛ وفتح السوق المحلية على السوق العالمية لكي يتم نقل السلع والثروات الطبيعية بأبخس الأثمان سداداً للديون؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي على قطف هوامش الأرباح التي يمكنه الحصول عليها من هذه الدول، سواء كان ذلك في مصلحة هذه الدول أو في غير مصلحتها.

ومن الشروط أيضاً خفض العملة الوطنية من أجل زيادة الصادرات، حيث تصبح أسعار السلع المحلية منخفضة بالنسبة للأجانب، وبالتالي يمكنهم الحصول عليها رخيصة في أي وقت. وأخيراً يجب تحرير القطاع العام والاتجاه نحو الخصخصة، حيث يتمكن الشريك الاستراتيجي والذي يمثل شركات أجنبية غالباً، من إدارة واستغلال الشركات والمؤسسات والمصانع المحلية.

وقد طبقت هذه البرامج في أكثر من 70 بلداً من البلدان النامية، منها 33 دولة إسلامية.[53]

ومن الواضح أن هذه البرامج تلحق أفدح الأضرار بالتنمية والبيئة والإنسان، فالدول التي تطبق هذه البرامج لا تتمكن أبداً من سداد ديونها أو حتى فوائد ديونها، كما تعمل على الاستخدام الجائر للموارد، فمثلاً تقوم غانا وهي دولة إفريقية شهيرة بالغابات، باجتثاث هذه الغابات من أجل تصدير الأخشاب

---

53 المرجع السابق، ص21-23

وسداد الديون. إن هذه البرامج تؤدي إلى زيادة معاناة الفقراء ورفاهية الأغنياء، ولا يخفى ما يترتب على زيادة حدة التفاوت من استمرارية الظلم والاستغلال، وبالتالي تمكين قوى العولمة من الاستمرار في الهيمنة والتفوق..

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

منذ ظهر البنك الدولي للوجود بعد اجتماع بريتون وودز عام 1944، وهو يرفع شعار "التنمية والإنماء، كيف لا؟"، وهو يسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد قام البنك فور تأسيسه بإنعاش دول أوروبا بمساندته مشروع مارشال، كما قام بتقديم القروض للدول القادرة على السداد بمعدلات فائدة مرتفعة، كما أن قروضه كانت تقدم بسخاء للدول والحكومات التي تطبق إجراءاته بينما تحرم منها الدول والحكومات التي لا تلتزم بشروطه، وقد عبر فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز في كتابهما "صناعة الجوع وخرافة الندرة"، ومن خلال رحلاتهما الميدانية في العديد من بلدان العالم التي خضعت لقروض ومشروعات البنك الدولي، عبرا عن أسفهما واستغرابهما لأن معظم قروض البنك الدولي في البلدان التي زاراها قد ذهبت لمصلحة كبار المتنفذين على حساب الفقراء وصغار الملاك والمزارعين.

ومن الأمثلة على مشاريع البنك الدولي في الدول الإسلامية المشروع المسمى (ت.ر– 1) (التنمية الريفية – المرحلة الأولى) والذي جرى تنفيذه في بنجلادش حيث أعلن البنك الدولي أن الهدف من هذا المشروع هو تقليل السيطرة على المؤسسات الزراعية من جانب الزراع الأكثر ازدهاراً وذوي النفوذ السياسي وجعل القروض الزراعية والمعدات الزراعية متاحة لصغار الزراع من خلال النظام التعاوني ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك حيث كانت التعاونيات المزعومة من نصيب الميسورين العشرة في المائة الذين يملكون أكثر من

ستة أفدنة، وهكذا فإن مشروعات البنك المخصصة في الظاهر لصغار المزارعين، توجه في الحقيقة لكبار الملاك الميسورين.[54]

ومنذ انطلاقة البنك الدولي فقد ركز جهده الإعلامي على زيادة النمو والتنمية في الدول الأقل نموا، كما ركز على تخفيض عدد الفقراء. ولكن النتيجة كانت دائماً زيادة التخلف وأعداد الفقراء، وزيادة غنى الأغنياء.

وبالرغم من فشله الواضح والمستمر في تحقيق النمو والرفاه للدول النامية، إلا أن الباحثين والخبراء العاملين في الإطار النظري للبنك الدولي، استمروا يعلنون الحرب على الفقر، فجاء "تقرير عن التنمية في العالم" عام 1990 بغلافه الأسود يدق ناقوس الخطر، ويعلن ضرورة تخفيض أعداد الفقراء، من خلال تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وكذلك تقرير عن التنمية في العالم 2004 جاء بعنوان "جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء"، ويركز على الخدمات التي لها صلة مباشرة بالتنمية البشرية، أي التعليم والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء، إلا أن التقرير يعترف منذ البداية بأن الخدمات قد تعمل لصالح الفقراء لكنها غالباً ما تفشل.[55]

وتمارس الدول الكبرى، خاصة أمريكا، سلطة كبيرة على استخدام موارد البنك، ولعل أفضل دليل على ذلك رفض البنك تمويل مشروع السد العالي في مصر عام 1956م بسبب موقف أمريكا وإنجلترا السياسي من مصر في تلك الفترة، ومن الملاحظ أن منصب مدير البنك يحتفظ به الأمريكيون منذ تأسيسه حتى الآن، وهذا يؤكد هيمنة أمريكا عليه.[56]

---

[54] مورلابيه، فرانسيس، وكولينز، جوزيف. صناعة الجوع خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1983، ص405-414

[55] تقرير عن التنمية في العالم (عرض عام) 2004، البنك الدولي، واشنطن

[56] منصور، علي حافظ. اقتصاديات التجارة الدولية، القاهرة: مطابع الدجوي، 1981 ، ص 232

ويتدخل البنك في أدق الشئون المالية للدولة المقترضة بحجة ضمان سداد القروض، ولذلك فهو يشكل بعثات دائمة، غالباً ما تتواجد داخل وزارات التخطيط القومي والبنوك المركزية، وهكذا يتزايد الحديث عن البنك باعتباره السلطة في كثير من دول العالم الثالث.

كما يقدم البنك قروضه بسخاء للأنظمة والحكومات التي تطبق إجراءاته، فقد تضاعفت قروضه سبع مرات بالنسبة لأربع دول شهدت انقلابات عسكرية في السبعينات، وهي: الأرجنتين، تشيلي، الفلبين، وأرجواي، بينما لم تزد القروض للمقترضين الآخرين سوى ثلاثة أضعاف.[57]

ثالثاً :مواجهة العولمة وموقف الإسلام منها:

نشرت صحيفة نيويورك تايمز يوم 2003/7/4 وهو يوم الاستقلال الأمريكي 227 عن الاستعمار البريطاني، إعلانا احتل صفحة كاملة، يمثل هذا الإعلان –الذي مولته مؤسسة إدباسترز الإعلامية والتي تضم عددا من المفكرين والمثقفين الأمريكيين– صرخة استغاثة ضد الشركات العملاقة، جاء فيها: "لأن بلدي باعت روحها لسلطة الشركات، ولأن النزعة الاستهلاكية أصبحت ديننا الوطني، ولأننا نسينا المعنى الحقيقي للحرية، ولأن الوطنية تعني الآن اتباع هوى الرئيس، فإنني أتعهد بأداء واجبي.. واسترداد بلادي."[58]

وفي ظل السياسات التي تمارسها قوى العولمة في عدد من دول العالم، بدأ العالم يئن من ويلات وآثار العولمة المدمرة، وكثر المعارضون، وكثرت الاحتجاجات والمظاهرات في دول عديدة، ولم يعد أي مكان في العالم يحتمل استضافة هذه القوى لتعقد مؤتمراتها وتمارس مخططاتها ضد الإنسانية وضد مصالح الدول والجماعات الأقل حظا في العالم.

---

57 مورلابيه، فرانسيس، وآولينز، جوزيف. صناعة الجوع خرافة الندرة. مرجع سابق، ص 424-425

58 جريدة الرأي، عدد 11979، 2003/7/5، عما، الأردن، ص8

ولعلّ من المفيد رصد تيارات مقاومة العولمة الفكرية، ومن ثم إخضاع هذه الظاهرة للمنظار الإسلامي، واقتراح بعض الأساليب والوسائل لمواجهتها والتخلص من آثارها. فقد رافق انتشار فكر وسياسات العولمة في التسعينات، ظهور العديد من الكتابات التي تحذر من مخططات العولمة وآثارها، من أبرزها:

- كتاب **فخ العولمة** لمؤلفيه الألمانيين هانس–بيتر مارتين وهارالد شومان، ترجمة د .عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د .رمزي زكي، -: 1998

يحذر الكاتبان في هذا الكتاب من تركز الثروة واتساع الفروق بين البشر، حيث يشيران إلى أن (358) مليارديراً يملكون أكثر مما يمتلكه نصف سكان العالم، وهؤلاء يتحكمون بأسعار الصرف والأوراق المالية والاستثمارات في مختلف دول العالم، فلم تعد الكتلة النقدية خاضعة للبنوك المركزية، حيث تتنقل المليارات في ومضات سريعة على شاشات الكمبيوتر، وهكذا تحول العالم إلى رهينة في قبضة حفنة من كبار المضاربين..[59]

كما يحذر الكاتبان مما يراد بالقوى العاملة في العالم وهو ما يمكن أن يسمى (مذبحة العمالة)، حيث يوجد مخطط يطلق عليه (80–20)، ويقصدون بذلك أن 20% من القوى العاملة في العالم سوف تكفي لإنتاج جميع السلع والخدمات وتسيير الاقتصاد العالمي، أما عن الثمانين بالمائة العاطلين عن العمل والذين يرغبون في العمل فإنهم سيواجهون مشاكل عظيمة كما يرى الكاتب الأمريكي جريمي ريفكن صاحب كتاب "نهاية العمل."

فالمسألة في المستقبل إما أن تأكل أو تؤكل to have lunch or be lunch، وهكذا فإن الطبقة الوسطى سوف تذوب من مجتمعات العولمة، أما العلاج لمشاكل هذه الفئة فإنه يتمثل فيما اقترحه زيجينو بريجينسكي –مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر– والاقتراح عبارة عن مصطلح

---

59 مارتين، هانس –بيتر، وشومان، هارالد. فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم د. رمزي زكي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، 1998، ص12–13.

Tittytainment ويقصد به التغذية المخدرة أو المسلية، فلا بد من إلهاء الجياع بإضافة التسلية بدل الطعام.[60]

ولكن المسألة ليست بتلك السهولة، فتسريح ملايين العمال من وظائفهم دون أن يستفيدوا من وسائل التكافل الاجتماعي سوف يدفع ثمنه السياسيون، فالخاسرون يتمتعون بحق التصويت، وهكذا سيتحول عداء هؤلاء إلى كراهية الغرباء والانكفاء على الذات والعزلة عن السوق العالمية، وبالتالي فقد صار رد فعل المعزولين يتجسد في عزل الآخرين. ومن هنا فلا عجب أن يحصل ذوو النزعات القومية التسلطية الانعزالية على نسبة كبيرة من أصوات الناخبين، مثل روس بيرو في أمريكا، وواعظ البعث القومي في فرنسا لوبين، واليميني المتطرف في النمسا يورغ هايدر وغيرهم. ولا يزال الانعزاليون يحصلون على إقبال متزايد من الجمهور.[61]

إن تسارع عملية الهدم الخلاق هو الطابع الجديد الذي اتخذه نظام السوق الرأسمالي، كما قال إدوارد لوتاك الاقتصادي الأمريكي الذي صاغ لهذا الطابع الجديد مصطلح "الرأسمالية النفاثة"، وكمثال معبر عما تفرزه الرأسمالية النفاثة يستشهد لوتاك بتحرير النقل الجوي في الولايات المتحدة من التدخل الحكومي، فهذا التحرير أدى إلى تخفيض أسعار الرحلات، إلا انه أفرز في الوقت نفسه اندلاع موجات تسريح من العمل، وباتت شركات النقل الجوي تعمها الفوضى وعدم الاستقرار. إن هذا التطور يمكن أن يشكل مادة مهمة لدراسة سوسيولوجية تبحث عن عدد حالات الطلاق التي سببها هذا التطور، وعن عدد أولئك الأطفال الذين يعانون من حالات الطلاق هذه، وعن هول المتاعب الاقتصادية التي جرها على عائلات العاملين لدى شركات الطيران.[62]

- كتاب (**نذر العولمة**) لعبد الحي زلوم: طبعة 1999:

60 المرجع السابق، ص25-27

61 المرجع السابق، ص37

62 المرجع السابق، ص324

يحذر الكاتب فيه من خطر العولمة على العالم، ويعتبرها أم الشرور والكبائر حيث يقول " إن ثقافة وأنظمة العولمة يقودها الآن نظام امتصاصي طفيلي حول الاقتصاد العالمي إلى كازينو للمقامرة بثروات الآخرين ومقدراتهم، كما أورثت حضارة العولمة التي يتم الترويج لها ثقافة الاستهلاك، وإطلاق العنان للشهوات والرغبات، والتفكك الأسري، والجريمة المنظمة، وخلقت دوماً في كل مجتمع وأمة طبقة الواحد بالمائة المسيطرة على مقدرات الأمم، في حين خلقت عوالم ثالثة من بقية شعوبها."[63]

ويستعرض الكاتب عدداً هائلاً من الكتب والمقالات التي تحذر من العولمة وتدعو إلى مواجهتها، فيستشهد بعبارات جورج سورس كبير المضاربين الدوليين وشيخ العولمة، والذي يخشى على مستقبل الرأسمالية المعلوماتية (المال والإعلام) infofinancial capitalism في كتابه "أزمة الرأسمالية العالمية" فيقول: "لنقولها بصراحة: هناك خياران أمامنا فإما أن نصحح وننظم قوى الأسواق المالية العالمية عن طريق عمل عالمي، وإلا فالخيار الثاني سيدفع الدول لتصبح صمامات أمان تسمح للمال العالمي لدخول بلدانها، وتمنع من خروجه. إن هناك حاجة ملحة بإعادة التفكير وإصلاح النظام الرأسمالي العالمي.." لقد جاء تحذير سورس من خشيته من انهيار النظام الذي يشكل هو أحد أعمدته، خاصة أنه كان أحد الأسباب الهامة في بداية الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في 1998، فهو يخشى على مصالحه وليس على مئات ملايين الشعوب المنكوبة بسبب هذا النظام وسياساته. ويضيف مؤلف الكتاب: "إن حضارة العولمة والتي أسميناها الرأسمالية المعلوماتية قائمة على المطامع والجشع وكلاهما غريزتان جاءت كافة الأديان والمبادئ والقوانين الأخلاقية لتحد من الإفراط في ممارستهما."[64]

– وقد ألف مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا (والذي يطلق عليه أبو المعجزة الاقتصادية الماليزية)، كتاباً عنوانه "آسيا التي تستطيع أن تقول لا" شاركه فيه الياباني شينتارو إيشيهارا، وكان أول من اتخذ إجراءات كاسحة ضد المضاربين المسرفين في عملياتهم، وقد أقسم على أن تستمر بلاده بتطبيق قوانين ونظم أسعار الصرف الصارمة. ولم تستطع الرأسمالية المعلوماتية أن تتقبل عصيان بعض الدول فأطلقت حملتها

63 زلوم، عبد الحي. نذر العولمة. مرجع سابق، ص10
64 المرجع السابق، ص26-27

المسعورة على ماليزيا ورئيس وزرائها ولا زالت هذه الحملة مستمرة. ويخشى سوروس أن تجد الكثير من الدول في تجربة ماليزيا مثالاً يحتذى به للخروج من نظام العولمة الاقتصادي المعلوماتي.[65]

ويبدو أن العولمة اللامسئولة كانت سبباً في اختيار عنوان "العولمة المسئولة" responsible globality عنواناً لمنتدى دافوس عام 1999، وعند سؤال كلوس شواب مؤسس منتدى دافوس عن سبب اختيار هذا العنوان قال: ".. في عالم تلاشت به حدود الدول، أصبح لزاماً إيجاد حدود عالمية بديلة تتمثل في إيجاد الآليات التنظيمية، والقانونية والإجرائية لنتلافى الآثار الخبيثة لثورة العولمة." ويعلق مؤلف الكتاب: "يأخذ مركز اقتصاد العولمة اليوروأمريكي الأطلسي من دول العالم الأخرى العرق والنفط وساعات العمل والمعادن، ويبادلهم إياها بأرقام وأوهام في دفاتر بنوكه أو ذاكرات كمبيوتراته، فيتم تبادل المحسوس والحقائق بالأرقام والأوهام، وكم هي سهلة تبديد الأوهام وتغيير تلك الأرقام كما بينته لنا الأيام."[66]

وبالإضافة إلى كتاب "نذر العولمة" ظهرت عشرات الكتب التي تحذر من مخاطر العولمة مثل (عولمة الفقر)، (أوهام الرأسمالية العالمية)، العولمة المتوحشة... الخ.

موقف الإسلام من العولمة وأجهزتها:

ليس هناك من شكل في أن العولمة بكل مظاهرها لم يكن سيكتب لها الظهور لولا ما يصاحبها من قوة وهيمنة، قوة عسكرية سياسية ثقافية مالية، وبالتالي فإنه يجب على المسلمين التوصل إلى كافة أسباب القوة، القوة السياسية والتفاوضية والمالية والعسكرية، وإلى أن يتحقق ذلك، فلا بد من التعامل مع العولمة في ضوء القواعد والمقاصد الشرعية.

إن الحكم على العولمة إسلامياً يكون بالحكم على أجهزتها وآلياتها وآثارها، ومن هنا فإن الإسلام يرفض كل عمليات تحركات رؤوس الأموال المبنية على التغيرات في أسعار الفائدة، إن نظام الإقراض والتمويل

---

65 المرجع السابق، ص43-44

66 المرجع السابق، ص82-83

الربوي الذي تمارسه مؤسسات العولمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرفوض إسلامياً، ويجب على الدول الإسلامية أن تتجنب الاعتماد على الاقتراض الربوي.

أما الانضمام إلى هاتين المؤسستين ومحاولة الاستفادة المشروعة منهما ما أمكن فهو أمر مقبول، خاصة إذا استطاعت الدول الإسلامية أن تصوت مجتمعة، مما يزيد من قوتها التفاوضية، بما يخدم مصالح المسلمين. وينبغي أن تسعى الدول الإسلامية جاهدة إلى فرض هويتها الإسلامية على علاقاتها الدولية والتجارية مع الدول الأخرى، خاصة في مجال صيغ التبادل والاستثمار المصرفي الإسلامي.

أما اتفاقية الجات وما تتضمنه من مبادئ الشفافية والعدالة ورفع الحواجز والقيود الجمركية، فينبغي النظر إليها في ضوء القواعد والمقاصد الشرعية التي تسمح بتحمل أخف الضررين دفعا لأشدهما، وفي ضوء الضوابط الشرعية الأخرى، حيث لا يجوز للمسلمين أن يسمحوا بدخول سلع محرمة كالخمر والخنزير إلى بلادهم، كما لا يجوز السماح باستيراد السلع الخبيثة والضارة بالفرد والمجتمع، كذلك الخدمات والأنشطة الترويحية التي تصادم الأخلاق والفضيلة. بالإضافة إلى أن الإسلام يحمي مواطنيه بالدرجة الأولى من الاحتكار الداخلي، ومن باب أولى أن يحميهم من احتكارات الشركات الكبرى العابرة للقارات.

إن الإسلام يحث على زيادة الإنتاج كمياً ونوعياً، ولكن ذلك له ضوابط شرعية أيضاً، منها مراعاة الأولويات في الإنتاج للضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينيات. وأن يكون الإنتاج متفقاً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، وقبل كل ذلك لا بد أن يكون الإنتاج مشروعاً نافعاً طيباً، لا يؤدي إلى الإضرار بالناس وليس له مخلفات بيئية.

إن الإسلام يسمح بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ولكن بشرط أن يكون ذلك في إطار زيادة التنمية والتقدم والاعتماد على الذات ومحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا يسمح بزيادة الإنتاج في ظل تبعية مطلقة للدول الغربية، كما لا يسمح بالإسراف والتبذير والترف والتبديد.

إن توفير السلع الترفية أو الكمالية في المجتمعات الإسلامية ليس هدفاً إسلامياً في حد ذاته خاصة إذا ما كانت هذه السلع مستوردة، لأنها سوف تضعف المسلمين وتقوي فيهم التبعية للدول الأخرى.

أما الخصخصة فهي أمر مطلوب شرعاً إذا كانت في المجالات والمرافق التي لا يترتب على انتقالها إلى القطاع الخاص إضرار بالمجتمع. وإذا كانت لا تسمح للأجانب بامتصاص ثروات البلاد الإسلامية ونقلها إلى الخارج.

إن الأصل في العلاقات الاقتصادية في الإسلام الحرية، ما دام المسلمون ملتزمين بأخلاقيات الإسلام وقيمه التي تأمر بالعدل والإحسان وتنهى عن الفحشاء والمنكر. ولذلك رفض النبي صلى الله عليه وسلم التسعير، عندما جاءه الصحابة يشكون متذمرين، يقولون: يا رسول الله: سعر لنا، فقال: إن الله هو القابض الباسط المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله. ولا يسألني أحد مظلمة ظلمتها إياه.[67]

إن حكم التسعير والتجارة على المستوى الداخلي هو نفسه على المستوى الخارجي، ولذلك لم يفرض النبي صلى الله عليه وسلم العشور في التجارة، بل إنه مدح التجار الذين يجلبون السلع والبضائع من بلد إلى آخر بقوله صلى الله عليه وسلم: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون." ثم نهى عن تلقي الركبان، زيادة في حرصه صلى الله عليه وسلم على حرية التجارة وحرية السعر.

إن الإسلام يحث المسلمين على الانتفاع بالطيبات أيا كان مصدرها سواء كانت في بلاد المسلمين أو في غيرها، يقول د. محمد أبو زهرة تعليقاً على قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13): "إن التعاون المطلوب ليس هو المعرفة المجردة، بل المعرفة المثمرة التي تتلاقى فيها كل القوى الإنسانية لخير الإنسان، وإنما يكون التعارف لخير الإنسانية إذا قدم كل أهل إقليم ما عندهم من خيرات الأرض وثمراتها لغيرهم – تبادلاً للمنافع– فينتفع أهل كل إقليم بما عند غيره ويقدم له ما عنده من خير، وبذلك ينتفع ابن الأرض بخير الأرض كلها، وذلك هو التعارف الذي أشار إليه النص الكريم."[68]

---

67 بن حنبل، أحمد. مسند أحمد، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1978، 64/15-66، الألباني، ابن ماجه. صحيح ابن ماجه، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1986، 14/2

68 منصور، علي حافظ. "الاتفاقيات العامة للجات من منظور إسلامي"، مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص271

ولكن هذه الحرية وهذا الانتفاع ليس على إطلاقه، فهو مقيد بأخلاقيات الإسلام وقيمه كما ذكرنا سابقاً، ومعنى ذلك أنه لا يسمح بالتجارة بالسلع المحرمة أو الضارة أو الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية، كما لا يسمح بالتجارة مع أعداء الإسلام والمسلمين بما يزيد في قوتهم على المسلمين، استيراداً أو تصديراً.

ومما تقدم يمكن أن نقرر المبادئ التالية:[69]

– للدولة الإسلامية أن تشترك في كافة المنظمات والهيئات الدولية التي تنظم التعاون الفني، والتبادل العلمي والاقتصادي، بشرط عدم الالتزام بأية قواعد أو معاملات تخالف عقيدة الإسلام.

في ظل قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الممتحنة: 8) يمكن معاملة الدول الأخرى التي لا تعادي المسلمين بالبر والعدل والإحسان وتكون التجارة أو الرسوم التجارية بالمثل.

– في ظل قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ (النساء: 29) يمكن أن تكون للتجارة الداخلية أو الإقليمية بين المناطق الإسلامية أحكام ومبادئ لا تنطبق على التجارة الخارجية.

– في ظل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: 1) يجب على المسلمين الوفاء بكافة الالتزامات والمعاهدات والاتفاقيات التي التزموا بها ما دامت في مصلحة المسلمين، وبما يتفق مع المقاصد الشرعية، أما إذا كانت اتفاقات إذعان وخضوع وهوان، فينبغي على المسلمين العمل بكل طاقاتهم للتخلص من هذه الاتفاقات.

– ينبغي معاملة الحربيين أو الدول التي تعادي المسلمين بحذر شديد، بحيث تكون المعاملة بالمثل، وبما لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمسلمين بأي حال من الأحوال.

69 عفر، محمد عبد المنعم.. الاقتصاد الإسلامي، جدة: دار البيان، 2، 276/1985

أهم نتائج البحث:

تمثل العولمة ذروة النظام العالمي الجديد الذي تقوده أمريكا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت العولمة الاقتصادية هي أبرز أشكال العولمة، كما يمثل النظام العالمي الجديد أعلى مراحل الاستعمار المعاصر. وتمتد جذور العولمة إلى بدايات النظام الرأسمالي وتستمد فلسفتها وعقيدتها من فلسفة النظام الرأسمالي وعقيدته، والذي يقوم على أسس مادية معادية للدين والقيم والأخلاق.

تتربع أمريكا حالياً على عرش العولمة، وتعتمد في تحقيق أغراضها على أخطر ثالوث عرفته البشرية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، وتمتد أذرعتها المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية إلى كل مكان يمكن أن تقطف منه هوامش الأرباح بما يزيد من الهيمنة والنفوذ للدول الكبرى، ويزيد في ضعف وإفقار الشعوب.

وتتزايد القوى المناهضة للعولمة على مستوى العالم مع ازدياد شرورها وهيمنتها وسحقها للضعفاء، ولعل كثرة الكتب والوثائق التي تكشف مخططات العولمة وأساليبها، وكثرة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المرافقة لاجتماعات أجهزة العولمة في سياتل وكانكون ودافوس وغيرها، من أهم المظاهر والمؤشرات على بداية سقوط إمبراطورية الشر.[70]

إن حكومات الدول الإسلامية لا تمتلك الإرادة السياسية والقدرات الاقتصادية لتحقيق التكامل أو الاندماج الاقتصادي فيما بينها في الوقت الحاضر، وبالتالي فإنها ستقف عاجزة عن فعل أي شيء لكي تقي شعوبها من أخطار العولمة ومشكلاتها.

وعندما يبدأ تطبيق الكثير من بنود اتفاقية الجات على معظم دول العالم عام 2005م، سوف يتعامل العالم مع 57 دولة إسلامية متنافسة متضاربة في سياساتها بدلاً من التعامل مع دولة واحدة، كما هي أوروبا وأمريكا، وهذا الوضع سيؤدي إلى مخاطر كبيرة على المجتمعات والشعوب الإسلامية.

---

70 زلوم، عبد الحي. امبراطورية الشر الجديدة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، 2003 ، ط1

أهم التوصيات

حتى تستطيع الدول الإسلامية مواكبة العولمة وتفادي المخاطر القادمة فلا بد من تحقيق التكامل المالي والنقدي فيما بينها ما دامت عاجزة عن تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من أجل تقوية المراكز المالية للمصارف، ومواجهة اقتصاديات السوق الحر وآلياته.

إن قيام سوق مالية إسلامية مشتركة بين الدول الإسلامية هو الحل لزيادة الكفاءة النوعية والسعرية لمنتجاتها وأوراقها المالية ولزيادة قدرتها على المنافسة وكذلك قوتها التفاوضية في المنظمات والمحافل الدولية، ولعل الإعلان عن قيام سوق مالية إسلامية في ماليزيا يعتبر خطوة أولى في هذا المجال.

إن الشعوب الإسلامية ببرلماناتها ومؤسساتها الشعبية وجمعياتها ومنظماتها غير الحكومية تستطيع أن تقوم بما لا تستطيعه حكومات الدول الإسلامية، وتستطيع هذه المنظمات تنظيم آليات وتكوين أجهزة لمواجهة أخطار العولمة، كما أنها تستطيع إعادة صياغة الهيكلية الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية،[71] وإعادة تشكيل الإرادة الحضارية[72] للنهوض والتقدم. وعلى سبيل المثال يمكن لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، والقوى الشعبية الفاعلة المساهمة الفاعلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، بالاعتماد على النفس، والتخلص من ثقافة العيب، وترشيد الاستهلاك، وتجنب السلع الترفية والتفاخرية، والتخلص من كثير من العادات التي تقوم على ثورة التطلعات وسلوك التقليد والمباهاة. كما يمكنها وضع برامج روحية ومعنوية لمقاطعة الكثير من السلع التي يمكن أن تضر بالمنتجات والاقتصادات الوطنية، والعمل بالضوابط الإسلامية والقواعد الشرعية في عمليات التبادل التجاري خاصة تجنب الربا، والغرر، وبيع ما لم يقبض، والغنم بالغرم، والخراج بالضمان... الخ، والعمل على استبدال العملات الأجنبية بعملة إسلامية حتى ولو كانت حسابية.

ونظراً للأهمية البالغة للمصارف في عمليات العولمة، فينبغي على المصارف الإسلامية أن تحقق تكتلاً واندماجاً فيما بينها، بحيث تتمكن من الحصول على أعلى درجات التقنية المعلوماتية، تستطيع من خلالها

---

71 لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة: شابرا، محمد عمر. الإسلام والتحدي الاقتصادي، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص274-394

72 لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة: بن نبي، مالك. "المسلم في عالم الاقتصاد". طرابلس: ندوة مالك بن نبي، 1979، ص73-82

إقامة مراسلات وعلاقات مع بنوك عالمية وأسواق مالية دولية، وتتمكن من مراقبة وتحليل شاشات الأسعار على مدار اللحظة، بحيث تتمتع بقدرات تنافسية أكبر، بما يمكنها من إثبات وجودها وهويتها على المستوى العالمي، مما يؤدي في النهاية إلى انتشار التعامل بالأساليب والسياسات الإسلامية الأكثر كفاءة وعدالة في مجال الاستثمار والعمل المصرفي الدولي.

الخاتمة:

عندما يتمرد الإنسان على خالقه ويحسب أنه لن يقدر عليه أحد، يأتيه أمر الله فيقصمه، ويجعله عبرة لمن يعتبر، هكذا كان أمر عاد وثمود ومدين وأمم من قبلهم، وهكذا كان أمر فرعون الذي خيل إليه أنه الرب الأعلى الذي يحيي ويميت، فأخذه الله أخذ عزيز مقتدر، ولم ينفعه إيمانه بعد أن أوشك على الغرق.

إن قوى العولمة في هذا العصر قد بلغت في طغيانها وتسلطها وظلمها مبلغاً عظيماً، فأخذت تصول وتجول، وتجوب الأرض تعيث فيها الفساد، لا تبقي على خير أو نفع لبشر، تنتشر كأسراب الجراد، حتى إذا وقعت على بقعة خضراء أغارت عليها فتركتها جرداء كأن لم تغن بالأمس، وتركت الناس وراءها يتلوون جوعاً.

إن قطيع رأس المال الإلكتروني كما أطلق عليه توماس فريدمان[73] يجوب العالم عبر ومضات شاشات الكمبيوتر من أجل قطف هوامش الأرباح من أي بقعة في أية دولة من دول العالم، ويحمي هذا القطيع في تنقلاته الشروط والبرامج التي تفرضها أجهزة العولمة الثلاثة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

فهذه الأجهزة تقوم بدور السلطات المالية والنقدية داخل كل بلد من أجل ضمان ديون الدائنين، واستمرار صلاحية الدولة للاقتراض وتنفيذ المشروعات الإنمائية التي يراها خبراء البنك الدولي، كما تقوم بتوفير

---

73 فريدمان، توماس. السيارة لكزاس وشجرة الزيتون، مرجع سابق، ص 161

الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي من خلال الالتزام الكامل ببنود اتفاقية الجات وشروط منظمة التجارة العالمية.

إن استمرارية قوى العولمة في تسلطها وظلمها وسحقها للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وتسريحها للعمال إنما تعمل على زيادة حدة التطرف والانعزال، إن رد فعل المعزولين يتجسد في عزل الآخرين.

إن من سنن الله في خلقه أن يملي للظالم ويمد له مداً، وكذلك للأمم الظالمة، بل إنه يزيد في الإنعام عليها ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ (الأنعام: 44)، ﴿حَتَّىَ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ (يونس: 24)، ﴿وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (آل عمران: 140). فالتاريخ يشهد على أنه لا استمرار للظلم، وعلى أنه في أشد ساعات الليل حلكة يبزغ الفجر، فلا بد لقوى العولمة أن تعتبر بمصائر من قبلها ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (الروم:9)، ولا بد للمنصفين والخيّرين في هذا العالم، من أن يقوموا بدورهم في سبيل كبح جماح القوى المتعولمة، من أجل خير وسعادة البشرية جميعاً.